Adab Al-Rafidayn

https://ojs.uomosul.edu.iq/index.php/radab

The Sustainability of Ottomans Reforms in levant at the Erq of The Ruler Midhat Pasha

Luma Abdel Aziz Mustafa
Department of History / College of Arts / University of Mosul/ Mosul - Iraq

Rabha Mohammed Khodair
Department of History / College of Arts / University of Mosul/ Mosul – Iraq/

Article Information

Article History:
Received Oct,20 , 2025
Revised Nov,15 .2025
Accepted Nov,23, 2025
Available Online , Feb. 1, 2026

Keywords:
Climate,
Environment,
Animal..

Correspondenc:
Lama Abdel Aziz Mustafa
luma.a@uomosul.edu.iq

Abstract

Those who study Ottoman history will find numerous figures—sultans, ministers, and grand viziers—who left a lasting mark on that era. Despite their differing orientations and policies, they all shared a common conviction of great importance: the state's urgent need for reform as an inevitable necessity to steer the Ottoman Empire toward safety and stability.

This research emphasizes that Midhat Pasha's experience in Syria was an extension of his reformist approach previously implemented in the province of Baghdad. Although the time frames and local circumstances differed, both experiences aligned with the broader Ottoman Tanzimat reforms, which aimed to modernize administration and improve educational, public service, and judicial sectors.

Accordingly, Midhat Pasha launched a series of administrative reforms designed to strengthen local governance, alongside public service projects to improve infrastructure, such as roads and schools. He also reformed the judicial system to ensure the rule of law and promote justice and equality among the inhabitants.

Thus, Midhat Pasha's reforms stand as an advanced model of Ottoman reformist thought. Although they came in the later period of the Empire's history, they had a long-lasting influence, inspiring subsequent reform movements that built upon his legacy.

Keywords: Bilad al-Sham (the Levant), Ottoman Reforms, Midhat Pasha, Administration, Army, Education.

DOI:_____, ©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0).

استدامة الإصلاحات العثمانية في بلاد الشام في عهد الوالي مدحت باشا

لمى عبد العزيز مصطفى* رابحة محمد خضير**

المستخلص:

المتتبع للتاريخ العثماني يجد العديد من الشخصيات من سلاطين ووزراء وصدور عِظام ممن تركوا بصماتهم في هذا التاريخ وبرغم اختلاف هؤلاء في توجهاتهم إلا أنهم اتفقوا في مسألة غاية في الأهمية وهي حاجة الدولة للإصلاح كضرورة حتمية لإخراج الدولة العثمانية إلى بر الأمان.

يركز البحث على أن تجربة مدحت باشا في سوريا كانت امتداداً لمنهجه الاصلاحي الذي طبقه في ولاية بغداد ومع اختلاف المدة الزمنية والمستفيد في ذلك من التنظيمات العثمانية التي سعت إلى تحديث الإدارة وتطوير الجانب التعليمي والخدمي والقضائي، لذلك اطلق مدحت باشا سلسلة من الإصلاحات الإدارية لتقوية الجهاز الحكومي المحلي ومشروعات خدمية لتحسين البُنى التحتية، كالطرق والمدارس إلى جانب إصلاح الجهاز القضائي من أجل سيادة القانون وإحلال العدل والمساواة بين أبناء البلاد، لذلك تُعد إصلاحات مدحت باشا انموذجاً متقدماً للفكر الإصلاحي العثماني وأن جاء في وقت متأخر من عهدها، إلا أنها تركت إثراً طويل الأمد في نشوء حركات إصلاحية لاحقة ارتكزت فيها على إصلاحات مدحت باشا.

الكلمات المفتاحية: بلاد الشام، الإصلاحات العثمانية، مدحت باشا، الإدارة، الجيش ، التعليم

أوضاع سوريا قبل تولي مدحت باشا:

مع انتهاء الحكم المصري لبلاد الشام (1831-1840) ورغم قصر هذه الحقبة إلا أنها كانت مثالاً يحتذى وتجربة ناجحة في الحكم المركزي وبانسحاب المصريون من بلاد الشام اعيد زمام الولايات السورية إلى حوزة الدولة العثمانية عندما بدأت بتطبيق نظام الحكم المركزي في عهد السلطان عبد المجيد الأول (1839-1861)، وقد رسخ هذا النظام في ولاية سوريا بعد إعلان نظام الولايات (ولاية نظام نامة) عام 1864 الذي صدر في عهد السلطان عبد العزيز (1861-1876) عرفت سوريا خلال هذه الحقبة عدد من الولاة المصلحين لعل أبرزهم محمد رشدي الشرواني عام 1864 الذي برزت جهوده في مجال تطبيق قانون الولايات عندما أقام المجالس الإدارية في كل الوحدات الإدارية في هذه الولاية، كما منح استقلالاً إداريا لمتصرفي جبل لبنان وبيت المقدس مراعياً في تنظيماته تلك الوضع الخاص لسوريا خاصة فيما يتعلق بتعييناته لقائمقامي الأقضية، كما نظم المكاتب الإدارية في دمشق، وعني باختيار الأشخاص الأكفاء ممن عملوا في الإدارة السابقة، كما جلب الاذن من الباب العالي بزيادة رواتب الموظفين لتأمين الاستقامة في العمل، ونظم سجلات الضرائب وطريقة جبايتها بما يتلاءم ووضعية البلاد، وأسس أول صحيفة رسمية في سوريا[1] عهد بإدارتها إلى محرر جريدة الأخبار خليل أفندي الخوري حيث وصفته المصادر "بأنه خلف في سوريا آثاراً توجب الثناء عليه"[2]. إلا أنه لم يكمل برنامجه الإصلاحي عندما عزل بعد فترة قصيرة وذلك في 14 تشرين الأول 1865. تولى بعده حكم سوريا أسعد مخلص باشا الذي أجرى مسحاً عاماً للأراضي والسكان، إلا أن أعمال هذا الوالي واجهت فوضى إدارية لم يسبق لها مثيل إذ وصفت أحد المصادر الوضع المزري الذي أمست عليه الولاية بأنه "صار في عهده أكل الرشوة من باب المالية كبار وصغار من القائمقامين أي أعضاء كافة مجالس بلاد الشام"[3]. واستمر الوضع على ما هو عليه حتى تم عزله. ليخلفه في إدارة الولاية محمد رشيد باشا الذي وصل الولاية في كانون الأول 1866 متبعاً في إدارته نفس المسار الإصلاحي لوالي الطونة مدحت باشا[4]. وفي هذا المجال أعطى الباب العالي لهذا الوالي من الصلاحيات الواسعة لتطبيق برنامجه الإصلاحي الذي استند إلى عدد من المرتكزات الأساسية لعل أبرزها تأسيس مجالس البلديات في عدد من المدن والأقضية التابعة للولاية، كما قام بتنظيم مجالس الولاية، وكان للتعليم حصة من هذا الاهتمام عندما جرى افتتاح عدد من المدارس، أما في مجال الصحافة فجرى طبع سالنامة الولاية عام 1866، أبدى تسامحاً دينياً تجاه الطوائف المسيحية واليهود[5]. وقد لخصت احدى المصادر أعماله "دام حكمة ست سنوات، وقد أجرى في سوريا إصلاحات كثيرة وردع أصحاب التعدي من العرب والنصيرية... وراجت أسواق المعارف والآداب"[6]. إلا أنه سرعان ما عزل ليتولى إدارة الولاية صبحي باشا عام 1871 حيث وصفت سياسته بأنها كانت صدى للسياسة القائمة في استانبول والقائمة على محاربة النفوذ الأوربي، وقد حاول تحقيق ذلك

*** قسم التاريخ/ كلية الاداب / جامعة الموصل / الموصل - العراق.**

**** قسم التاريخ/ كلية الاداب / جامعة الموصل/ الموصل - العراق.**

(1) صحيفة سوريا: صدرت في 19 تشرين الثاني 1865 وباللغتين العربية والتركية. من أبرز محرريها أديب نظمي ومحمد كرد علي. محمود الوهب، "جذور الصحافة السورية وبواكيرها"، جريدة السفير، العدد 21، تشرين الأول 2022. https://www.hamoon.org.

(2) لمزيد من التفاصيل حول أعمال الوالي المذكور: تيسير خلف، "سورية بعد الفتنة...رحلة الوالي لتعزيز الحكم المحلي ودعم اللغة العربية"، http:www.alaraby.co.uk، تاريخ الزيارة 28 تموز 2025 الساعة 12 مساءً.

(3) أمل ميخائيل بشور، سوريا ولبنان في عهد الإصلاح العثماني حقبة التنظيمات من سنة 1840-1880، المؤسسة الحديثة للكتاب، (لبنان، 2006)، ص 444-445.

(4) المصدر نفسه، ص 445.

(5) فروما ساخس، "صناعة هوية سورية التجار والمثقفون في بيروت القرن التاسع عشر، مراجعة: باسم وصفه، مركز جسور للدراسات، كانون الثاني 2019، ص 71.

(6) بشور، المصدر السابق، ص 438.

إلا أنه فشل في ذلك، فضلاً عن افتقاره للمؤهلات الضرورية التي تؤهله لتحقيق مشروعه الإصلاحي ليعزل عام 1873[1]. ليتعاقب على ولاية سوريا عدد من الولاة الذين لم تستمر ولايتهم لفترة طويلة ومما زاد في تردي أوضاع الولاية اندلاع الحرب الروسية-العثمانية والتي ألقت بظلالها على عموم الأوضاع السياسية والاقتصادية للولاية ولم يعد باستطاعة خزانة الولاية دفع الأجور الزهيدة للموظفين الأمر الذي أفسح المجال للرشاوي والاختلاسات[2]. لتنتهي ولاية هذا الوالي بعزله وتولية عمر فوزي باشا، الذي لم تستمر ولايته سوى عشرة أشهر، تولى بعدها إدارة الولاية المؤرخ المعروف أحمد جودت الذي لم يستمر في الولاية هو الآخر فترة طويلة، وقع بعدها اختيار الباب العالي على مدحت باشا والياً على سوريا[3].

مدحت باشا: الولاية والنشأة

ولد أحمد شفيق وهو الاسم الحقيقي لمدحت باشا في الاستانة عام 1822، ووالده حافظ محمد أشرف الذي تولى عدد من المناصب الدينية في عدد من الولايات العثمانية[4]. وبحكم تنقل والده لم يتلقى من التعليم إلا دروساً في اللغة العربية والفارسية والنحو والفقه والمنطق وعندما شعر بنقصه الثقافي أخذ يطالع الكتب بنفسه[5]. ولما استقر المقام بوالده في الاستانة عام 1836 ألحقه والده بسكرتارية الصدارة العظمى[6]. تولى عدد من المناصب الإدارية في عدد من الولايات حتى أصبح عام 1850 رئيساً لقلم الصدارة. وبعد مدة قصيرة مندوباً خاصا لتفتيش ولايتي أيدن وسيلسترية[7].

امتاز مدحت باشا بمهارته بين رجالات الدولة فلا تحدث ثورة أو خلل في ولاية إلا وكان ينتدب لذلك وكمثال على ذلك انتدابه والياً على بلغاريا للمدة (1864-1868)، استطاع خلالها اصلاح أوضاع الولاية إدارياً واقتصادياً فضلاً عن توطيده للأمن والنظام[8]. في عام 1864 استدعي للاستانة لوضع نظام جديد لإصلاح الأوضاع الإدارية لعموم الولايات العثمانية، ولتطبيق هذا النظام عهد إلى مدحت باشا بإدارة ولاية الطونة[9]. وفي عام 1868 أسند إليه السلطان عبد العزيز رئاسة مجلس الشورى إلا أنه اضطر إلى تقديم استقالته حسماً للخلاف الذي نشأ بينه وبين الصدر الأعظم نديم باشا[10]. وخلال المدة (1869-1872) خاض مدحت باشا تجربة اصلاحية في ولاية بغداد[11].

في عام 1872 أصدر السلطان عبد العزيز فرماناً بتعيين مدحت باشا صدراً أعظم للدولة العثمانية إلا أنه اعفي من منصبه بعد شهرين ونصف 19 كانون الأول 1876- 5 شباط 1877، لاختلافه مع السلطان عبد العزيز في الرأي والفكر[12].

يعد مدحت باشا من أشهر الاصلاحيين العثمانيين الذين تبنوا الإصلاح على الطريقة الأوربية، لقب بعدد من الألقاب منها: أبو الدستور، وأبو الإصلاح، حيث سعى إلى إعلان الدستور، وعن ذلك كتب مدحت باشا عام 1877 "لم يكن غرضنا من اعلان الدستور، إلا قطع دابر الاستبداد وتعيين ما بجلالتكم من الحقوق وما عليها من الواجبات، وتعيين وظائف الوزراء، وتأمين جميع الناس حريتهم وحقوقهم حتى تنهض البلاد إلى مدارج الارتقاء واني أطيع أوامرهم إذا لم تكن مخالفة لمنافع الأمة"[13].

في عام 1878 صدرت الأوامر بتعيين مدحت باشا والياً على سوريا (1878-1880) [14] ثم أزمير (1880-1881) ولم يطل المقام بمدحت باشا في أزمير عندما وجهت إليه الاتهامات بالتآمر وقتل السلطان عبد العزيز عندها نفي إلى الطائف، ومات في السجن في ظروف غامضة[15].

مدحت باشا والياً لسوريا 1878-1880:

(1) المصدر نفسه، ص 439.

(2) المصدر نفسه، ص 440.

(3) أحمد جودت باشا، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر (الجزء الثاني)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2011، https://www.hindawi.org، تاريخ الزيارة 30 تموز 2025، الساعة 1 صباحاً.

(4) اورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده، دار الأنبار، (بغداد، 1987)؛ زيدان، المصدر السابق، ص 380.

(5) أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، 1948)، ص 31.

(6) زيدان، المصدر السابق، ص 380.

(7) محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط1، دار النفائس، (بيروت، 2015)، ص 96.

(8) المصدر نفسه، ص 96.

(9) للتفاصيل حول اصلاحات مدحت باشا في ولاية الطونة ينظر: أمين ، المصدر السابق، ص 388؛ يوسف كمال بك حتاتة، مذكرات مدحت باشا، مطبعة هندية، (مصر، 1913)، ص 142.

(10) منيرة هيشر، العراق في عهد مدحت باشا، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر (بسكرة)، 2018)، ص 29.

(11) للتفاصيل ينظر: محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا 1286-1289هـ 1869-1872م، مؤسسة مرتضى للكتاب العراقي، (د.م، د.ت).

(12) اسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكان، (الرياض، 1997)، ص175.

(13) علي محمد الصلابي، "السلطان عبد الحميد الثاني رجل زمانه 1876-1909م، https://www.aljazeera.net، تاريخ الزيارة 2025/7/25، الساعة 1,25 صباحاً.

(14) تذكر المصادر لتعيين مدحت باشا كان بضغط من اللورد سالزبوري Lord salisbury وزير خارجية بريطانيا وهنري أوستن لايارد Henry Austen layard سفير بريطانيا لدى الباب العالي. ويأتي هذا التعيين في إطار جهود بريطانيا للحد من حصول روسيا على أية مكاسب أقليمية داخل الإمبراطورية العثمانية. وكون مدحت باشا أحد مؤيدي هذه السياسة . للتفاصيل ينظر: Tufan Buzpinar، "Midhat Pasi'nin Suriye Valiligi DOneminde Sultan II. Abdulhamid ve Ingiltere Buyukelcisi Layard ile Olan Iliskilcri (Kasim 1878- Agustos 1880)", Bellcten, Nisan 2022, s. 254- 260

(15) احمد فوزي، "الصدر الأعظم الاصلاحي الذي هدد عرش العثمانيين وقتلوه في ظروف غامضة"، https://www.vetogafe.com، تاريخ الزيارة 25 تموز 2025، الساعة 1,15 صباحاً.

تعد فترة تولي مدحت باشا لولاية سوريا حقبة مميزة كشفت عمق المشاكل التي كانت تعاني منها هذه الولاية ابان تلك الحقبة، وكان مدحت باشا كما ذكر في مذكراته قد وصل سن الشيخوخة ومع ذلك فقد عول على اصلاح الولاية قائلاً "ان حب الإصلاح قد اختلط بدمي فكان كالمرض المزمن الذي لا تبرأ منه"[1].

كانت أحوال الولاية تحتاج إلى اصلاح سريع وهذا ما أكدته التقارير التي واضب مدحت باشا على ارسالها إلى استانبول[2]. نذكر بعض ما جاء فيها أن "الولاية محتاجة إلى اصلاح أحوالها المالية ومحاكمها ومنع الرشوة التي تورث الجهل وتجعل الوطن مخفوض الرأس أمام الأجانب، والخلاصة فإن الواجب تطبيق قوانين المحاكم التي أسسها السلطان لإعادة الأمن والسكينة إلى قلوب الناس"[3].

وبغية الاطلاع على أحوال سوريا عن كثب قام مدحت باشا برحلة في ارجاء سوريا شملت حماة وجبال الساحل السوري وعكا والجليل والبقاع، أما بالنسبة إلى بيروت ودمشق فكان مدحت باشا يتقاسم الاقامة فيها شهراً بشهر. وبعد الانتهاء من هذه الزيارة رفع تقريره للسلطان عبد الحميد ركز فيه على نقاط عديدة. ابتدأ هذا التقرير بالحديث عن التنوع الاثني والطائفي الكبير الذي يميز هذه الولاية بقوله: "مما لا يحتاج للبيان والتعريف لديكم أن ولاية سوريا أوسع من غيرها من ولايات الدولة، وان أهلها من العرب والأتراك والتركمان والدروز والنصيرية والروم والموارنة والكاثوليك والبروتستانت والسريان والأرمن، ويتألف من هؤلاء شعب عدده أربعة وعشرون نوعاً من الملل والأديان والمذاهب، ينضم إليهم الجزائريون والشراكسة والتتار وغيرهم من المهاجرين، ومن جهة أخرى فإن أطوار وأحوال العربان والعشائر معلومة لديكم، وان إدارة هذه الأجناس المختلفة على قاعدة واحدة، وما تولده من مشاكل غني عن التعريف والإيضاح"[4].

لم تمنع هذه الفوضى مدحت باشا من القيام بواجباته وساعده في ذلك استجابة أهل سوريا الذين أرادوا انقاذ ولايتهم من التدهور والقيام بعملية اصلاح شاملة شملت الإدارة المدنية والقطاعات الخدمية المدنية كالتعليم والإصلاح المالي وقوات الضبطية والمحاكم وستتناول هذه الدراسة التركيز على أبرز هذه الجهود.

- **الإدارة المدنية:**

تشكل الجهاز الإداري في ولاية سوريا بعد صدور قانون الولايات عام 1864[5]. أما عن تشكيل ولاية سوريا فقد بدأ اسم ولاية سوريا يظهر في سالنامة الدولة العثمانية اعتباراً من عام 1865، وبموجب هذا القانون قسمت ولاية سوريا إلى ألوية والألوية تقسم بدورها إلى أقضية والأقضية إلى نواح وقرى ومحلات وقد ضمت ولاية سوريا الألوية الآتية:

1- لواء الشام أو دمشق (شام شريف سنجاقي).
2- لواء القدس (قدس شريف سنجاقي)[6].
3- لواء بيروت.
4- لواء طرابلس.
5- لواء عكا.
6- لواء حماة.
7- لواء حوران[7].

(1) حتاتة، المصدر السابق، ص 36.

(2) هيشر، المصدر السابق، ص 32.

(3) عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولايا سوريا 1864-1914، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة عين شمس، 1969)، ص 57.

(4) ينظر نص التقرير في: تيسير خلف، "استكشاف سورية...مدحت باشا يفند مشاكل الألوية في القرن التاسع عشر"، العربي الجديد، https://www.alaraby.co.uk؛ معاذ محارب، "تغيرات الخريطة السورية من العهد العثماني حتى اليوم"، دراسة صادرة عن مركز ادراك للدراسات والاستشارات، تشرين الثاني 2017، ص 6.

(5) وبموجب هذا القانون قسمت ولايات الامبراطورية العثمانية السبع والعشرون إلى ثلاثين ولاية، يقع هذا القانون في (78) مادة ومادة مخصوصة، وقسمت هذه المواد إلى أبواب وفصول، وبموجب هذا القانون انيطت أمور الولاية الملكية (المدنية) والمالية والضابطة واجراءات الأحكام الحقوقية إلى الوالي المعين بإرادة سنية. عوض، المصدر السابق، ص 67-68.

(6) انفصل هذا اللواء عام 1874، وأصبح متصرفية عرفت باسم (قدس شريف متصرفلفي)، وبإدارة مستقلة، وتشير المصادر أن القدس ضمت ثانية إلى ولاية سوريا في الفترة الواقعة 1881-183.

(7) بشور، المصدر السابق، ص 390-401.

وبقدر تعلق الأمر بالتعديلات الإدارية التي أجراها مدحت باشا على الخارطة الإدارية لولاية سوريا فقد أعيد تشكيل لواء دمشق عام 1879 الذي كان قد الغي في تشرين الثاني 1871 بأمر من مدحت باشا، وفي نفس العام تم استحداث لواء اللاذقية وذلك لتدعيم سيطرة الحكومة في جبال النصيرية ولتطويق تمردات سكانها المستمرة(1).

أما بالنسبة للواء حوران الذي كان يضم أقضية جبل الدروز وعجلون وقنيطرة(2). وفي عام 1879 حصل قضاء جبل الدروز على تنظيم إداري نصف مستقل تحت إدارة قائممقام درزي، وطبق فيه النظام الضرائبي المتبع في متصرفية جبل لبنان، كما تشكلت فيه ضابطة درزية محلية وأصبح متصلاً مباشرةً بلواء دمشق مع احتفاظه بعلاقة مبهمة مع سنجق حوران(3).

أما بالنسبة للجهاز الإداري المشرف على إدارة هذه الوحدات الإدارية ووفق ما تضمنه قانون الولايات لعام 1864 فتألف من الوالي الذي يعد المسؤول الأول عن إدارة الولاية ويحمل لقب باشا ومعه كادر إداري يتألف من الدفتردار والمكتوبجي وعدد آخر من الموظفين الذين يتولون إدارة باقي الوحدات الإدارية كالأقضية والنواحي وباقي الوحدات الإدارية ويعمل هؤلاء الموظفين جميعهم كل حسب اختصاصه بموجب نظام الولايات العثمانية فكان من الصعوبة اجراء أي تغيير في عمل هؤلاء الموظفين(4).

وتماشياً مع سياسة الباب العالي أخذت سلطة الوالي تتقلص تدريجياً سعياً إلى تحديد سلطة الأخير، وقد وصف القنصل الفرنسي العام في بيروت في احدى تقاريره إلى وزير خارجيته اثر ذلك الاجراء على سوريا قائلاً: "لقد تقلصت سلطة الوالي إلى درجة الانعدام فالنظام المركزي القائم على الاعتماد على كل شيء على العاصمة لا يسمح بإرضاء المتطلبات الشرعية للسكان وأصبح الخلل في الولاية يفوق كل قياس" وتابع قائلاً: "ان الوالي لم يملك إلا سلطة المراقبة وهي وهمية ففي المراكز المهمة في سوريا وصل الاستياء العام إلى درجة تنذر بالخطر وأصبح الناس بدلاً الاعتماد على حكومة تحميهم تركتهم حقلاً لاستغلال الموظفين الفاسدين"(5).

بذل مدحت باشا مع تولية إدارة سوريا محاولات لحصر السلطة في أيدي حاكم الولاية، وكان يرى أن أحد أعباء الوالي هو ضم الولايات إلى نظام الامبراطورية العام، وكانت وجهة نظره أن يعطى للوالي السلطة الكافية التي تتيح له المرونة في الأنظمة الحكومية بغية جعلها تتناسب مع الظروف المحلية للولاية(6).

حاول مدحت باشا اقناع الباب العالي بأن وضع سوريا يتطلب اعطاء الحاكم صلاحيات واسعة. وبعد عدة محاولات منحه السلطان صلاحية تعيين المتصرفين والقائمقاميين وكبار موظفي الإدارة(7).

وفي إطار جهود مدحت باشا الإدارية أعاد الأخير تجديد انتخابات مجالس إدارة الولايات(8) كما حاول أن يجند مجالس إدارة الولايات لدعم مشاريعه الإصلاحية، وخدمة لهذا الغرض تم تنظيم انتخابات جديدة لعضوية المجالس، حيث ترأس بنفسه اللجنة الانتخابية في محاولة منه لضمان وصول أشخاص أكفاء إلى هذه المجالس(9). وفي هذا المجال سجلت المصادر محاولات لمدحت باشا لتطهير هذه المجالس من العناصر الفاسدة عندما قام بطرد أعضاء مجلس إدارة منطقة بعلبك لأخذهم الرشاوى وتكررت الاجراءات ذاتها عندما قام بتحويل عدد من الموظفين في منطقة عجلون(10) إلى القضاء بتهمة ابتزاز لأهالي هذه المنطقة حيث صدرت بحقهم أحكام قضائية بالسجن لمدة ثلاث سنوات، فضلاً عن دفعهم غرامة مالية وتحملهم نفقات لجنة التفتيش الحكومية(11).

كما أنشأ مدحت باشا صندوقاً خاصاً للتحقق من الشكاوى المقدمة من السكان وكان يطلع عليها شخصياً ويقوم بإحالتها إلى مجلس إدارة الولاية للنظر فيها، ومن خلال هذه المتابعة استطاع هذا المجلس الحد من بعض التجاوزات وتنظيم الإدارة، ومن خلال هذا المجلس جرت مناقشة عدد من المشاريع التي تم عرضها على الوالي وتخصيص الأموال اللازمة لتنفيذها(12).

الجهاز العسكري وجهاز الأمن:

كانت قوات الأمن تتألف من ثلاثة أنواع:

(1) وقع اختيار مدحت باشا على أحمد الصلح الذي كان يشغل منصب مترجم ولاية صيدا حاكماً لسنجق اللاذقية. ذلك الاختيار الذي لم يلق تأييداً من الصدر الأعظم بتهمة تورط الصلح في احداث عام 1860. وبقي مدحت باشا مصراً على هذا الاختيار حتى تمكن من أقناع الصدر الأعظم بأهلية أحمد الصلح لهذه المنصب. Buzpinar, A.g.e.s., s263

(2) عوض، المصدر السابق، ص 77.

(3) بشور، المصدر السابق، ص 401-402.

(4) الأسدي، المصدر السابق، ص 287.

(5) بشور، المصدر السابق، ص 467.

(6) بشور، المصدر السابق، ص 468.

(7) المصدر نفسه، ص 469.

(8) Buzpinar, A.g.e.s., s262

(9) بشور، المصدر السابق، ص 485.

(10) أما عن تفاصيل هذه الحادثة فتذكر المصادر ان داؤد عباده كان حاكماً لاربد مركز لواء عجلون، وفي عام 1879 قام عدد من وجهاء القضاء بإرسال شكوى إلى والي الشام مدحت باشا اتهموا فيه حاكم هذه البلدة ومشاوريه جرجي قبوات وانطون سيور بالتعاون مع متصرف حوران سليم بك شهاب زاد من خلال تلقي الرشاوى لتعيين بعض الأشخاص كمدراء للنواحي أو أعضاء مجلس إدارة القضاء. خالد الغرايبة، "وقائع أربدية من العهد العثماني".

(11) الأسدي، المصدر السابق، ص 287.

(12) بشور، المصدر السابق، ص 485.

1- قوات الدرك: وتشرف على حفظ الأمن ومطاردة الأشقياء ومنع التهريب.

2- قوات الشرطة (الضبطية): مهمتها الخدمة ضمن مراكز الأقضية لتبليغ المذكرات الإدارية والعدلية، وتقديم المساعدة لمشايخ القرى عند جباية الأموال الأميرية.

3- قوة المفتشين (البوليس): والتي عهد إليها مهمة التحقيق في المخالفات ومراقبة الأجانب[1].

أما بالنسبة للقوات العسكرية فقد اتخذت دمشق مقراً للجيش الهمايوني الخامس، لما لها من أهمية جغرافية لتوسطها بلاد الشام، فضلاً عن أهميتها الروحية بحكم كونها مركز تجمع قافلة الحج الشامي[2] قبل انطلاقها في رحلة طويلة نحو الأماكن المقدسة.

كان قائد الجيش يحمل رتبة "مشير" يساعده في الأمور العسكرية هيئة أركان مؤلفة من كبار ضباط الجيش، ولاسيما بعد صدور قانون الولايات عام 1864.

أما عن أوضاع هذه القوات مع تولي مدحت باشا شؤون الولاية عام 1878 والتي وصلت في هذا العام عشر طوابير عسكر[3]. وقد لخص مدحت باشا واحدة من أبرز المشاكل التي عانت منها هذه القوات وهي عدم دقة أعداد العسكر المنضوين تحت لواء هذه الألوية، مبيناً أسباب ذلك بقوله: "إن قيود النفوس غير صحيحة في كل الجهات لأن المتوفين والقائمين بالخدمة العسكرية ما زالوا مقيدين في دفاتر أخذ العسكر، طمعاً بأخذ البدل النقدي منهم، ففي كل قضاء تدرج الأرقام بمثيلاتها وبثلاثة أمثالها، حتى إذا جاء وقت القرعة أخذت من المئة خمسة وستون نفراً وأحياناً مائة بالمائة مما ينفر الأهالي ويسوقهم إلى الخدمة العسكرية بصورة غير مشروعة وفي ذلك ضرر للدولة من الناحيتين المادية والمعنوية". ويؤكد مدحت باشا في تقريره هذا أنه عرض علي الباب العالي أكثر من مرة الملاحظات لإصلاح هذا الموضوع ولم يتلقى أي رد من الباب العالي[4].

أما بالنسبة لقوة الضابطة فقد وضع قانون 1864 هذه القوة تحت إشراف الوالي مع اعطاء الأخير حق نقل القوات وتوزيعها من لواء إلى آخر، فيما أعطى قانون 1871 للوالي صلاحية الإشراف على الأمن العام، أما تعليمات إدارة الولايات الصادر عام 1876 فقد أعطت للوالي صلاحية تعيين رجال الأمن والمفتشين وحراس السجون والإشراف على عمل قوات الأمن والتحقيق في التصرفات المخالفة للقوانين والأنظمة، وبموجب هذه القوانين كلّف الوالي بإقامة مجالس محلية في مراكز الولاية ومراكز الأقضية لتكون بمثابة لجان تحقيق تتألف من رئيس وعضوين واحد مسلم والآخر غير مسلم، لتتولى التحقيق في الأسباب التي دفعت رجال الشرطة لتوقيف الأشخاص وسجنهم، وحرم هذا النظام على رجال الأمن أخذ الطعام من الأهالي الذين أعطى لهم الحق في تقديم شكوى ضد من يخالف هذه الأنظمة، رغم ذلك فشلت هذه القوانين والأنظمة في نشر النظام والقانون في ولاية سوريا التي استمرت تعاني من الاضطراب الأمني وتزايد حوادث القتل والنهب والسلب[5].

مع تولي مدحت باشا إدارة ولاية سوريا اتخذ عدة اجراءات لتحسين حالة الأمن فجاءت محاولته الأولى في وضع قوات الفيلق الخامس تحت امرته، إلا أن هذا الاجراء جوبه بمعارضة الباب العالي مما جعله يفكر بحلول أخرى لتحسين الحالة الأمنية للولاية. منها إعادة تنظيم قوات الشرطة والجندرمة العامة والخيالة الذين ادرجت أسمائهم للخدمة في ولاية سوريا لمدة أربع سنوات فادخل عدد اضافي إلى قواته بلغ (150) رجلاً، احتفظ بـ (55) في مدينة دمشق أما العدد الباقي فجرى توزيعه على باقي المدن السورية[6].

وقد لاقت اجراءات مدحت باشا هذه الثناء من الكثيرين ومنهم القنصل البريطاني في دمشق Jaco الذي وصف عمل هذه القوات بـــ "النموذجي"[7].

إصلاح المجال التعليمي

(1) عوض، المصدر السابق، ص 159.

(2) قافلة الحج الشامي: هي قافلة تجارية بامتياز، كانت معرضة للأخطار وبشكل مستمر، بسبب مهاجمتها من قبل البدو المستوطنين على طول مسار هذه القافلة، ويصف مدحت باشا معاناة الحكومة مع البدو قائلاً: "لكثرة عددهم ومناعة مواقعهم التي تحيط بها برية الشام من جهة، واللجاة الذي يضرب بوعورته المثل من جهة أخرى لم يعتادوا الطاعة والامتثال لأوامر الحكومة". وفي محاولة من مدحت باشا لوضع حد لهذه الهجمات، قدّم إلى الباب العالي مقترحاً يقضي بتغيير مسار القافلة القادمة من استانبول إلى دمشق لكي تقضي شهر رمضان في الشام ومن ثم تنطلق إلى مكة المكرمة عبر الحجاز، فضلاً عن تصريحات أخرى بانه يدرس مشروع الخط البحري (جدة-بيروت)، إلا أن المشروع لم يحظى بموافقة الباب العالي بدعوى الحفاظ على "شأن الخلافة الجليلية وآثار السياسة الاسلامية". وفي موضوع ذا صلة حاول مدحت باشا التقليل من بعض المهام والنفقات التي ارتبطت بقافلة الحج الشامي والتي أعتبرها (غير ضرورية) دمج مهام السري الإمبراطوري وحارس طريق الحج والقبو. فضلاً عن إلغاء عدد من المهام منها المنادي والرسول الامبراطوري والقطان آغا. للتفاصيل ينظر: Buzpinar, A.g.e.s., s264-265. مازن البدوي، "اثر البدو قطّاع الطرق على التجارة في بلاد الشام (1215-1337هـ/1800-1911م)"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العامة، سلسلة الآداب والعلوم الانسانية، المجلد 37، العدد 1، 2015، ص 17.

(3) عوض، المصدر السابق، ص 141-143.

(4) خلف، المصادر السابق.

(5) بشور، المصدر السابق، ص 512.

(6) الأسدي، المصدر السابق، ص 289.

(7) المصدر نفسه، ص 289.

دأبت الدولة العثمانية على أرساء اسس التعليم منذ بداية نشأتها وعلى الرغم من كونه اقتصر على التعليم الديني، الا انه نال اهتمام سلاطين الدولة العثمانية ولا سيما منذ عصر التنظيمات[1]، اذ لم يقتصر ذلك على الدولة العثمانية فحسب وانما شمل جميع الولايات الخاضعة لها ومنها العربية.

وبقدر تعلق الامر بولاية دمشق التي نالت اهتمام ورعاية الدولة العثمانية وولاتها، الذين وجدوا ان صلاح الجانب التعليمي لا يتم الا عن طريق قوانين مكتوبة ومدعومة من قبل الدستور العثماني[2]، الذي اقر قانون تنظيم الولايات الصادر عام 1864، اذ نصت المادة (143) من الدستور على تأسيس مجلس المعارف في كل ولاية من الولايات لغرض ضبط أمور التعليم[3].

أجرت الدولة العثمانية تحديثات على مجاس المعارف فأنشأت بدلاً منه ادارة خاصة للمعارف عام 1871 في كل ولاية تكون المشرف الفعلي على المدارس، ثم تحولت الى مديريات المعارف المسؤولة عن الجانب التعليمي لكل ولاية، واقتصرت مهمة الادارة على تقديم المساعدات المالية الضرورية لكل مديرية تحتاج ذلك[4]، ويرأس الادارة مدير المعارف وكادر مؤلف من مساعدين أحدهما مسلم والأخر غير مسلم مع أربعة مُحققين، وعشرة اعضاء ينتمون الى ولايات أخرى وامين صندوق ومحاسب[5].

لذلك وجهت مديرية دمشق اهتمامها نحو بناء مدارس أو استئجار ابنية لاستيعاب طلاب مدينة دمشق، فضلاً عن فتح مدارس في الالوية واقضيتها ونواحيها وقراها معتمدة في ذلك على صندوق المعارف واستحصالاته من جهات عدة[6].

وعلى اثر القوانين التي اصدرتها الدولة العثمانية الخاصة بالتعليم واستجابة منها امام الضغوط الاوربية أنشأت الدولة العثمانية المدارس في ولاية سورية والتي صُنفت إلى مدارس دينية ومدارس حكومية ومدارس تبشيرية وفيما يأتي ذكرها بأختصار[7]:

اولاً: الكتاتيب:

كانت تقوم بالقرب من المساجد أو في المساجد نفسها أو تعليمه على القرآن الكريم تلاوةً وحفظاً ثم القراءة والكتابة والحساب، وكان التعليم في الكتاتيب مجاناً، اما اذا كان التعليم في بيت الشيخ، فأنه يتقاضى من التلاميذ اجرة زهيدة[8].

ثانياً: المدارس الدينية:

اختلفت في حجمها واساتذتها حسب الاوقاف التي تتفق عليها وغالباً ما كانت تابعة للجوامع، وكان الانفاق عليها يتم بشكل شهري، ويستثمر من تلك الاوقاف لشراء ما يلزم المدارس من كتب وحاجيات اخرى[9].

المدارس الحكومية: شهدت مدينة دمشق في عصر التنظيمات تطوراً فكرياً وثقافياً، اذ عهدت الادارة المصرية (1831- 1840) بهذا التطور بفضل الاصلاحات التي اقامها ابراهيم باشا الذي تأثر بالثقافة الاجنبية التي دخلت بلاد الشام ولاسيما فيما يخص الجانب التعليمي[10].

وامام تلك التأثيرات، شعرت الدولة العثمانية بضرورة انشاء مدارس ذات نمط عسكري لتدريب التلاميذ وتعليمهم حسب النظم الحديثة لأجل مواجهة الخسائر التي منيت بها امام الدول الاوربية، فأنشأت المدارس الاعدادية العسكرية، المدارس الرشدية العسكرية التي كانت مهمتها اعداد طلاب لتلقي دروس في الفنون العسكرية[11]، وكانت غاية الدولة العثمانية بهذا النمط من التعليم لحاجتها الى نوع جديد من التعليم يختلف عن التعليم الديني السائد، تعليم يساير روح العصر واتجاهاته[12]. كما أن حاجة المجتمعات العربية الى مؤسسات تعليمية حديثة متمسكة بالهوية الاسلامية ومواكبة للتطور التعليمي الحديث، دفعها لإنشاء مدارس ابتدائية وثانوية ذات طابع اسلامي، تعتمد اللغة العربية والتركية أساساً في التعليم الى جانب مواد اخرى كالرياضيات والجغرافية واللغات إلى جانب استقبالها التلاميذ من المسلمين وغير المسلمين[13].

(1) اطلقت هذه التسمية على عهد السلطان عبدالحميد (1839-1861)، الذي اصدر مرسومين اصلاحيين هما خط كلخانة 1839 وخط التنظيمات الخيرية –خط همايون 1856، للمزيد ينظر: غانية بعيو، التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق انموذجاً 1839-1876، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009، ص84- 99.

(2) صدر الدستور العثماني في عهد السلطان عبدالحميد الثاني 1876، والذي اطلق عليه القانون الاساسي للسلطنة العثمانية، ثم اطلق عليه الدستور ليشمل كل التنظيمات العثمانية بما فيها القانون الأساس. للمزيد من التفاصيل ينظر: وجيه كوثراني، التنظيمات العثمانية والدستور: بواكير الفكر الدستوري نصاً وتطبيقاً ومفهوماً، مجلة تبيين، العدد (3)، المركز العربية للأبحاث ودراسات السياسيات، قطر، 2013، ص 7- 22.

(3) محمد إبراهيم الحوراني، التعليم في ولاية دمشق في العصر العثماني 1228- 1327هـ/ 1861-1909م دراسة وثائقية، وزارة الثقافة، دمشق، 2015، ص 66-77.

(4) المصدر نفسه، ص87.

(5) عوض، المصدر السابق، ص254.

(6) المصدر نفسه، ص 259؛ الحوراني، المصدر السابق، ص96.

(7) عوض، المصدر السابق، ص254.

(8) احمد محمد، الحياة الثقافية في دمشق في العصر العثماني 1876-1918م، مجلة جامعة دمشق، المجلد (27)، العدد (1-2)، دمشق، 2011، ص313.

(9) الحوراني، التعليم في ولاية دمشق، ص 87.

(10) بشور، المصدر السابق، ص326؛ محمد، المصدر السابق، 413.

(11) عائشة الدباغ، الحركة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، دار الفكر، بيروت، 1972، ص96 وما بعدها ؛ محمد، المصدر السابق، ص413.

(12) najib E. saliba, The achievement of Midhat pasha as governor of the province of syria, 1878-1880, International journal of Middie East Studies, vol, 9, No 3 (Aug, 1978) p.307.

(13) للمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالقادر الجندي، "التعليم العثماني في بلاد الشام ودوره في الحفاظ على الهوية"، مجلة انتربولوجية الاديان، عدد (20)، الجزائر، 2018، ص11-16؛ بشور، المصدر السابق، ص454

وكانت اشهر المدارس الاعدادية في دمشق هي مدرسة عنبر نسبة الى يوسف عنبر احد اثرياء دمشق الذي بناها عام 1872 وتعد اول مدرسة ثانوية في دمشق تنتهي بالصف التاسع[1].

فضلاً عن دافعها من أجل مواجهة الارساليات الاجنبية التي انشأت وفتحت العديد من المدارس وبأصنافها المختلفة وتنوع موادها التي تدرسها.

استحداثات مدحت باشا في الجانب التعليمي:

تولى مدحت باشا ولاية سورية عام 1878 في الوقت الذي كانت فيه الولاية بحاجة الى اصلاح سريع، كما جاء في التقارير التي كان يرسلها الى استانبول مبيناً فيها ضرورة اجراء اصلاحات في الولاية التي تعاني من الضعف الاداري، لذلك ادرك مدحت باشا ضرورة النهوض بالواقع الاداري كونه المفتاح لبقية الاصلاحات التي ستتم وفق القوانين التي اصدرتها الدولة العثمانية[2].

وجه مدحت باشا منذُ بداية ولايته لسورية الاهتمام بالجانب التعليمي للحد من انتشار الأمية بين المسلمين، كما أمر بتعليم الفتيات ولاسيما بعد أن وجد أن الفتاة المسلمة كانت حبيسة البيت، لذلك أمر مدير المعارف في دمشق بافتتاح مدارس لتعليم الإناث إلى جانب مدارس الذكور، وتنفيذ ما نص عليه الفرمان الصادر من قبل السلطان عبدالحميد الثاني (1876-1909) القاضي بإرسال الاهل اولادهم (ذكوراً واناثاً) الى المدارس والا يطبق بحقهم اجراءات صارمة، كما كلف مجلس الولاية بمتابعة الامر وتنفيذه[3]، فضلاً عن اصدار مدحت باشا عقوبة بالسجن على ولي امر كل طفل يبلغ السادسة من العمر ولم يرسله والده الى المدرسة[4].

كما امر مدحت باشا بعد وصوله بشهر بافتتاح مدرسة الصنائع[5]، ودعى الى ضرورة الحاق الطلاب من ذكور واناث بهذه المدرسة، فضلاً عن ذلك عين الشيخ ظاهر الجزائري مفتشاً عاماً لمديرية المعارف، الذي قام بدوره في بزيادة تدريس اللغة العربية في مختلف المراحل وجعلها المادة الرئيسة في مختلف المراحل، ومنح الطلاب المتفوقين فيها مكافآت تقديرية[6].

وفي السياق نفسه شجع مدحت باشا على جمع الكتب ووضعها في دار الكتب العمومية، كما طلب من مدير المعارف ان يشجع على انشاء المكتبات وان يخصص في كل مدرسة غرفة للمكتبة[7]، لتحفيز الطلاب على المطالعة والقراءة الى جانب المواد التي يدرسونها، لزيادة ثقافتهم وتوسيع افقهم المعرفية.

ومن المدارس التي ظهرت في ولاية سورية اثناء ولاية مدحت باشا هي المدارس الوطنية، اذ لاحظ وجود مدارس دينية لتحفيظ القرآن الكريم فقط[8]، لذلك وجه مدحت باشا وبمشاركة علماء واعيان سورية لتشكيل جمعية لإصلاح المدارس وجمع التبرعات لها، فأسست جمعية المقاصد الخيرية عام 1878[9]، التي اخذت على عاتقها متابعة انشاء المدارس ليس في دمشق فحسب بل في كافة الوية الولاية واقضيتها ونواحيها بعد ان فتحت لها افرع فيها، وقد خصص مدحت باشا جزء من ايرادات الاوقاف لهذه المدارس، فأخذ يتوافد عليها الطلاب بكثرة، اذ وصل عدد تلاميذ المدرسة الابتدائية عام 1878 بحدود 150-200 تلميذ[10].

فضلاً عن ذلك استطاعت جمعية المقاصد الخيرية من انشاء (8) مدارس أُخرى عام 1879 بلغ عدد تلاميذها نحو (1100) تلميذ، كما فتحت مدرسة للإناث، بلغ عدد تلميذاتها (150) تلميذة، انفق عليها من تبرعات اهل الخير والاحسان[11]. وعلى الرغم من قلة أعداد المدارس التي أُنشأت خلال مدة مدحت باشا إلا انها تُعد الركيزة الأساسية لاستحداث ومتابعة ما قام به بشأن النهوض بالواقع التعليمي.

اصلاح الجهاز القضائي

منذ صدور قانون الولايات عام 1864 تم تنظيم الجهاز القضائي في سورية بعد ان انتقلت اليه صلاحيات القضاء الشرعي، كما شكلت مجالس قضائية تمثيلية لكل الدعاوي المدنية والجزائية من خلال تشكيل ثلاث محاكم ضمت محاكم بدائية، محاكم استئناف ومحاكم تجارية[12]. وعلى الرغم من متابعة الدولة العثمانية اهتمامها بتنظيم الهيكل القضائي الا انها لم تجر اي تغيير جذري في اسس المحاكم التي ثبتت بموجب

(1) محمد، المصدر السابق، ص376.
(2) اوغور اونال، سوريا في الوثائق العثمانية، ترجمة: صالح سعداوي، تركيا، 2016، ص63.
(3) الحوراني، المصدر السابق، ص122.
(4) المصدر نفسه، ص122؛ صلاح الدين المتحد، ولاة دمشق في العهد العثماني، دمشق، 1949، ص93؛ موفق الجبر، حكام دمشق، دار العرب، سوريا، 2015، ص155.
(5) الحوراني المصدر السابق، ص122.
(6) المصدر نفسه، ص122.
(7) المصدر نفسه، ص95.
(8) حتاته، المصدر السابق، ص 36؛ عوض، المصدر السابق، ص260- 262.
(9) للمزيد من التفاصيل ينظر:
Al-makassed philanthropic Islam association “our History” offical website, Accessd septemers, 2025.
(10) الحوراني، المصدر السابق، ص122؛ حتاته، المصدر السابق، ص37.
(11) نعمان قساطلي، الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، ط1، دار الرائد العربي، لبنان، 1982، ص120؛ عوض، المصدر السابق، ص264.
(12) تأخر صدور نظام المحاكم التجارية في الدولة العثمانية حتى عام 1871 والذي ضمن (140) مادة مقسمة على عشرة فصول، للمزيد من التفاصيل ينظر: عوض، المصدر السابق، ص132-134.

نظام ديوان المحاكم العدلية الصادر عام 1869[1]، ثم صدور نظام المحاكم النظامية عام 1872 ليحدد اختصاصاتها وصلاحياتها بشكل اكثر دقة[2].

وعلى الرغم من إصدار تلك القوانين إلا أن الجهاز القضائي -لبعض الولايات العربية- كان بعدياً عن مفهوم تلك القوانين، ففي المدن سورية كانت غالبية المجالس القضائية لا تسير حسب الأنظمة، أما الاقضية السورية تعمل مع المجالس الإدارية حتى عام 1875، فضلاً عن وجود عدد من المؤشرات السلبية على تلك المجالس والمتمثلة في كونها لا تضم ممثلي الطوائف تجد المسلمة، كما لم يحدد النظام القضائي صلاحيات المجالس القضائية، لذلك ظلت احكامها دون تنفيذ، والأخطر من ذلك انتشار الفساد والرشاوي فيها، الامر الذي جعل الاحكام القضائية تفقد عدالتها، اذ يتهم الابرياء ظلماً لان الاحكام كانت مع المتنفذين والاغنياء[3].

لذلك عندما عين مدحت باشا والياً على ولاية سورية واجه صعوبات في تنفيذ برنامجه الاصلاحي تجاه الجهاز القضائي، اذ وجد عدم انتظام المحاكم المدنية للولاية وكثرة انواعها، فهناك محاكم مدنية واجرام ومحاكم تجارية في كل قضاء ومحاكم استئناف داخل اللواء ويُقاس الشيء نفسه على الولاية ايضاً[4]. كما لم يكن للسلطة التنفيذية اية صلاحية للتدخل في تلك المحاكم، لأنه لا يوجد قانون يسمح لها بذلك[5]، فكان اول اجراء اتخذه مدحت باشا بأن اخضع تلك المحاكم تحت سلطته واشرافه، ليضمن اداء اعمال تلك الحاكم على اكمل وجه، وانهاء الفساد والرشاوى ولضمان اصدار احكام عادلة تجاه المتهمين دون تمييز وادخال معايير اعلى للنزاهة والمسؤولية القضائية[6].

ارسل مدحت باشا تقريراً الى الحكومة المركزية في استانبول موضحاً فيه ضرورة اصلاح الجهاز القضائي ذكر فيه: "أن قيمة بلد ما تقاس بمسيرة عدالتها وبأن رفع مستوى السلك القضائي يتطلب منح القضاة رواتب لائقة وبأن من الضروري ملء المراكز الخالية لاستعجال النظر في القضايا"[7]، ثم واصل مدحت باشا اجراءاته الاصلاحية التي ضمت ما يأتي:

1. ادخال اعضاء جدد في المجالس القضائية.
2. خصص اعضاء لمجالس التمييز.
3. تحديد صلاحيات المحاكم وواجباتها وعمل على تدعيم قراراتها والزامها للنظر في كل القضايا دون تمييز.
4. وضع نظام لتفتيش المحاكم.
5. اجراء تعديلات على ادارة السجون واطلق سراح العديد من المساجين الذين بقوا دون محاكمة.

امر بأن ترفع له الاحكام الصادرة من القضاة من اجل اقرارها[8]، اذ وجد مدحت باشا ان الحل الامثل لإصلاح الجهاز القضائي في سورية هو منح السلطة التنفيذية السلطة الكاملة على القضاء[9]. يتضح ان غاية مدحت باشا من اخضاع الجهاز القضائي الى سلطته من اجل اقرار العدل ان يصل رد الدولة العثمانية على التقرير الذي ارسله لها، الا ان هذا الاجراء لم يرضَ الدولة العثمانية التي خشيت من توجهات مدحت باشا الاصلاحية.

ردت الدولة العثمانية على اجراءات مدحت باشا بإصدار اربعة قوانين عام 1879 لإصلاح جهاز القضاء المدني، ضم الاول تشكيل وزارة العدلية ومنحها السلطة الكاملة على جميع المحاكم النظامية والمحاكم التجارية والغاء كل رقابة على السلك القضائي، جاء القانون الثاني بتنظيم جديد لكل المحاكم المدنية، كما فصل بين القضائين الحقوقي والجنائي، اما الثالث والرابع ضم اجراء التحقيقات والمحاكمة واسلوب تنفيذ الاحكام مع التأكيد على الغاء كل سلطة ادارية على القضاء[10].

رفض مدحت باشا القوانين الجديدة، اذ ارسل كتاباً الى الدولة العثمانية في استانبول موضحاً سبب الرفض قائلاً: "صعوبة تطبيق هذه القوانين في سورية كونها لا تتناسب مع الظروف المحلية للولاية"[11]، فكان رد الدولة العثمانية قاسياً على مدحت باشا ذكرت فيه: "ان الولاة

(1) بشور، المصدر السابق، ص494.
(2) للمزيد من التفاصيل ينظر: عوض، المصدر السابق، ص 132-134.
(3) بشور، المصدر السابق، ص496.
(4) الاسدي، المصدر السابق،ص289.
(5) المصدر نفسه، ص289.
(6) saliba, op, cit, p. 318-319.
(7) بشور، المصدر السابق، ص297.
(8) المصدر نفسه.
(9) المصدر نفسه.
(10) المصدر نفسه، ص497-498.
(11) بشور، المصدر السابق، ص498.

لا يحق لهم رفض القوانين وانما تنفيذها"[1]، فكان لهذا الرد اثره على نفسية الوالي مدحت باشا الذي قرر تقديم استقالته على اثر ذلك، لتنتهي مهامه التي كان يطمح بأن تأخذ مجالها الاصلاحي ولاستدامتها لسنوات قادمة.

اصلاح الطرق والمواصلات

شهدت ولاية سورية اهتماماً بالطرق والمواصلات في عهد الوالي مدحت باشا، الذي قرر انشاء شبكة من الطرق والمواصلات بما يخدم حاجات البلاد الاقتصادية، لذلك كلف مهندساً بريطانياً، اجراء مسح عام وتخطيط شامل للطرق والمواصلات في الولاية، كما باشر في انشاء شبكة من الطرق التي تربط مدن الشاطئ بمدن سورية الداخلية بهدف تسهيل تسويق وتصدير المحاصيل الزراعية والصناعية[2].

ومن اهم الطرق التي تمت في مدة ولاية مدحت باشا هي[3]:

1. الطريق الذي يربط طرابلس- حمص- دمشق- الذي أنشأه مدحت باشا في وقت قياسي.
2. طريق بعلبك- شتورة- بطريق بيروت- دمشق.
3. انشاء خط حديد (تراموای) في طرابلس يربط المدينة بالميناء.
4. اقامة طريق يربط منطقة الصالحية لمدينة بمدينة دمشق.

فتح شوارع في دمشق وبيروت لسير العربات.

كما وجه مدحت باشا اهتمامه بتوسيع الشوارع الضيقة، فبدأ بالشارع الممتد من منطقة الجابية باتجاه الشرق مسافة ميل تقريباً[4]، اذ عمل على هدم الابنية الموجودة على طرفيه وأنشاء بدله شارعين عريضين، ثم اعاد بناء الابنية التي هدمها، كما بنى سوقاً عصرياً عرف باسمه سوق مدحت باشا[5].

فضلاً عن ذلك انشأ الوالي مدحت باشا خط سكة حديد دمشق- حوران ولاسيما بعد ارساله تقريراً الى الباب العالي[6]، اكد فيه ضرورة انشاء خط حديدي يربط مدينة دمشق بمدينة حوران وبين في التقرير: (انه لأجل هذا، يقصد خط سكة حديد، يقتضي الامر شراء الاراضي التي سيمر منها وتعويض اصحابها بما يتفق والقانون مع عدم الاضرار بمصالح الناس بأي شكل من الاشكال)[7]، وكان الغرض من هذا الخط ليتسنى لواء حوران من تسويق وتصريف حاصلاته الزراعية ويسهل على ولاية سورية ادارة شؤون اللواء، فضلاً عن توطيد الامن والاستقرار من هجمات قطاع الطرق[8].

الخاتمة:

- ارتبطت فترة ولاية مدحت باشا بسورية (1878- 1880) بمجموعة من الإصلاحات الإدارية والتعليمية والعمرانية التي هدفت إلى تحديث وتطوير الولاية وبرغم أن مفهوم التنمية المستدامة لم يكن معروفاً في عهد مدحت باشا، إلا أن الأخير أرسى تحديث الدولة في سوريا التي يُمكن عدها شكلاً بدائياً من أشكال التنمية المستدامة.
- فعلى الصعيد الإدارة وبرغم أن الخارطة الإدارية لسوريا كانت قد نظمت أبعادها الرئيسة بعد صدور قانون الولايات عام 1864، مع ذلك كان لمدحت باشا بصماته على هذه الخارطة من خلال استحداثه لعددٍ من الوحدات الإدارية.
- ترتبط التنمية المستدامة وتوطيد الأمن بعلاقة تبادلية فغياب الأمن يُهدد التنمية، بينما تُسهم التنمية المُستدامة في بناء مجتمعات أمانة ومستقرة من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية ومع تولي مدحت باشا إدارة ولاية سورية كانت لهُ عدة إجراءات لتوطيد وتحسين الحالة الأمينة للولاية ومنها إعادة تنظيم قوات الشرطة والجندرمة العامة و الخاصة.

(1) الاسدي، المصدر السابق، ص289.
(2) بشور، المصدر السابق، ص448.
(3) المصدر نفسه، ص449.
(4) للمزيد من التفاصيل ينظر: يوسف الحكيم، سوريا في العهد العثماني، ط4، دار النهار، بيروت، 1991، ص54.
(5) رشا حسن كميل، المصلح العثماني مدحت باشا (1822-1884)، مجلة جامعة البعث، المجلد (44)، العدد (11)، سوريا، 2022، ص59؛ المتحد، المصدر السابق، ص93.
(6) اونال، المصدر السابق، ص174، رفضت الدولة العثمانية منح رخصة للوالي مدحت باشا بأنشاء الخط، الا انها عادت ومنحت امتيازه الى احد رعاياها هو يوسف مطران مع شركة فرنسة 1894 من اجل اقامة حط حديدي (ترام) في مدينة دمشق وتشغيله، الا انه تم فسخ العقد بسبب التأخير في تقديم خرائط الكشف وعدم الاستفادة منه في التجارة، للمزيد ينظر: عوض، المصدر السابق، ص277-178.
(7) اونال، المصدر السابق، ص174.
(8) عوض، المصدر السابق، ص277.

- على الرغم من قصر مدة ولاية مدحت باشا في سوريا، إلا أنه استطاع أن يُرسخ برنامجاً تنموياً اصلاحياً يُعد نموذجاً للإدارة الإصلاحية القائمة على الكفاءة والتنظيم التي مهدت لإصلاحات لاحقة اعتمدت فيها على أفكارهِ وبرنامجه الإصلاحي.
- شكلت مدة ولاية مدحت باشا ولاية سورية مرحلة مهمة من مراحل التحديث الإداري والاجتماعي في أواخر العهد العثماني، إذ سعى الوالي مدخت باشا إلى تطبيق مبادئ التنظيمات العثمانية بصورة عملية وفعالة على أرض الواقع.
- فعلى صعيد المجال التعليمي سعى الوالي مدحت باشا إلى إنشاء المدارس في مختلف ارجاء الولاية وإعادة تنظيم بعض المدارس وبمشاركة أعيانها وعلمائها، ولاسيما عندما دعم جمعية المقاصد الخيرية التي ساهمت في نشر التعليم الأهلي والوطني من اجل نشر التعليم الحديث وتشجيع الأهالي على إرسال أبنائهم (ذكوراً وإناثاً) من أجل تعليمهم من أجل إعداد جيل مُتعلم يسهم في خدمة المجتمع.
- أولى مدحت باشا اهتمامه الكبير بالجهاز القضائي كونه الأساس في تطبيق القوانين وضمان تحقيق العدالة عبر تنظيم المحاكم وسيادة القانون والمساواة ومنع الفساد والرشاوى التي كانت وسيلة لتضليل القضاء.
- وجه مدحت باشا جهوده الإصلاحية نحو تحسين الطرق والمواصلات بعد أن وجدها غير ملائمة لولاية مهمة مثل سوريا التي تُعد محطة انطلاق نحو بيت الله الحرام، فضلاً عن موقعها التجاري وواردتها التي تحتاج إلى شبكة من الطرق البرية وسكك الحديد، لذلك عمل مدحت باشا على ربط مراكز الولاية ببعضها عبر شق الطرق وتعبيدها، مما سهل الحركة التجارية والعسكرية، بل وزاد في تنشيط الحركة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

References:

1. Ahmad Amin, *Leaders of Reform in the Modern Era*, Al-Nahda Al-Masriya Library, Cairo, 1948.
2. Ahmed Cevdet Pasha, *Biographies of the Celebrities of the East in the Nineteenth Century (Vol. 2)*, Hindawi Foundation for Education and Culture, Egypt, 2011, https://www.hindawi.org, accessed July 30, 2025, 1:00 a.m.
3. Ahmed Fawzi, "The Reformist Grand Vizier Who Threatened the Ottoman Throne and Was Killed Under Mysterious Circumstances," https://www.vetogafe.com, accessed July 25, 2025, 1:15 a.m.
4. Ahmed Mohammed, "Cultural Life in Damascus during the Ottoman Era (1876–1918)," *University of Damascus Journal*, Vol. 27, No. 1–2, Damascus, 2011.
5. Ismail Ahmed Yaghi, *The Arab World in Modern History*, 1st ed., Obeikan Library, Riyadh, 1997.
6. Amal Mikhael Bashour, *Syria and Lebanon during the Ottoman Reform Era: The Period of the Tanzimat (1840–1880)*, Al-Mu'asasa Al-Haditha lil-Kitab, Lebanon, 2006.
7. Orkhan Mohammed Ali, *Sultan Abdulhamid II: His Life and the Events of His Era*, Dar Al-Anbar, Baghdad, 1987.
8. Ugur Onal, *Syria in Ottoman Documents*, trans. Saleh Saadawi, Turkey, 2016.
9. Taysir Khalaf, "Exploring Syria... Midhat Pasha Addresses Provincial Problems in the Nineteenth Century," *Al-Araby Al-Jadeed*, https://www.alaraby.co.uk; Muath Muhareb, "Changes in the Syrian Map from the Ottoman Era to the Present," *Idrak Center for Studies and Consultations*, November 2017.
10. Taysir Khalaf, "Syria after the Revolt... The Governor's Journey to Strengthen Local Governance and Promote the Arabic Language," http://www.alaraby.co.uk, accessed July 28, 2025, 12:00 p.m.
11. "The Roots and Beginnings of Syrian Journalism," *Al-Safir Newspaper*, No. 21, October 2022, https://www.hamoon.org.
12. Rasha Hassan Kamil, "The Ottoman Reformer Midhat Pasha (1822–1884)," *Al-Baath University Journal*, Vol. 44, No. 11, Syria, 2022.

13. Salah al-Din al-Muttahid, *The Governors of Damascus during the Ottoman Period*, Damascus, 1949.
14. Aisha al-Dabbagh, *The Intellectual Movement in Aleppo during the Second Half of the Nineteenth and Early Twentieth Centuries*, Dar al-Fikr, Beirut, 1972.
15. Abdulaziz Mohammed Awad, *The Ottoman Administration in the Province of Syria (1864–1914)*, M.A. Thesis, Faculty of Arts, Ain Shams University, 1969.
16. Abdulqadir al-Jundi, "Ottoman Education in Bilad al-Sham and Its Role in Preserving Identity," *Journal of Anthropology of Religions*, No. 20, Algeria, 2018.
17. Ali Mohammed al-Sallabi, "Sultan Abdulhamid II: The Man of His Era (1876–1909)," https://www.aljazeera.net, accessed July 25, 2025, 1:25 a.m.
18. Ghaniya Baayou, *Ottoman Reforms and Their Impact on the Arab Provinces: Syria and Iraq as a Model (1839–1876)*, M.A. Thesis, Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Algiers, 2009.
19. Froma Saxe, "Constructing a Syrian Identity: Merchants and Intellectuals in 19th-Century Beirut," reviewed by Basem Wasfeh, *Jusoor Center for Studies*, January 2019.
20. Mazen al-Badawi, "The Impact of Bedouin Banditry on Trade in Bilad al-Sham (1215–1337 AH / 1800–1911 CE)," *Tishreen University Journal for Research and Studies*, Humanities and Social Sciences Series, Vol. 37, No. 1, 2015.
21. Mohammed Ibrahim al-Hourani, *Education in the Province of Damascus during the Ottoman Era (1228–1327 AH / 1861–1909 CE): A Documentary Study*, Ministry of Culture, Damascus, 2015.
22. Mohammed Suhail Taqoush, *Modern and Contemporary History of Iraq*, 1st ed., Dar al-Nafa'is, Beirut, 2015.
23. Mohammed Asfour Salman, *Iraq during the Governorship of Midhat Pasha (1286–1289 AH / 1869–1872 CE)*, Murtadha Foundation for the Iraqi Book, n.p., n.d.
24. Muneera Hisher, *Iraq during the Governorship of Midhat Pasha*, M.A. Thesis, University of Mohammed Khider Biskra, 2018.
25. Mowafaq al-Jabr, *Governors of Damascus*, Dar al-Arab, Syria, 2015, p. 155.
26. Nouman Qasatli, *Al-Rawdah al-Ghanna' fi Dimashq al-Fayha'*, 1st ed., Dar al-Ra'id al-Arabi, Lebanon, 1982.
27. Wajih Kawtharani, "Ottoman Reforms and the Constitution: The Early Phases of Constitutional Thought—Text, Application, and Concept," *Tabyin Journal*, No. 3, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2013.
28. Youssef al-Hakim, *Syria during the Ottoman Period*, 4th ed., Dar al-Nahar, Beirut, 1991.
29. Youssef Kamel Bek Hattata, *Memoirs of Midhat Pasha*, Hindiya Press, Egypt, 1913.
30. Al-makassed philanthropic Islam association "our History" offical website, Accessd septemers, 2025.
31. najib E. saliba, The achievement of Midhat pasha as governor of the province of syria, 1878-1880, International journal of Middie East Studies, vol, 9, No 3 (Aug, 1978).
32. Tufan Buzpinar ،"Midhat Pasi'nin Suriye Valiligi DOneminde Sultan II. Abdulhamid ve Ingiltere Buyukelcisi Layard ile Olan Iliskilcri (Kasim 1878- Agustos 1880)", Bellcten, Nisan 2022.